الفصل الاول "المحاسبه نظام للمعلومات الاداريه والاقتصاديه"

المبحث الاول: التطور التاريخي للمحاسبه ... مفهومها ....اهدافها. فروعها...فروعها.

اولا: التطور التاريخي للمحاسبه:

نشأة المحاسبة وتطورت نتيجة عومل اقتصادية وقانونيه مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى طوائف متعددة .

فا لقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى إي منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات . وكانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت . فكانت المحاسبة أداه لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر لحاجة صاحب المشروع إلى سجل منظم جميع العمليات التي لا يستطيع أن يعيها بذاكرته والذي يساعده في قياس مسؤوليات الأشخاص القائمين بإدارة أمواله وفي تحديد علاقة المشروع بالغير ممن يتعاملون معه . وفي ظل هذه الظروف المحاسبة المالية التي تهدف إلى تسجيل وتبويب العمليات المالية في مجموعة دفتريه ثم استخراج نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة في خلال فترة معينة وكذلك تحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة .

وفي أواخر القرن الثامن عشر ظهرت في الأفق علامات تطور جديد في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعيه ، فظهور الثورة الصناعية أدت إلى تطور الوحدات الإنتاجية والى تكوين شركات المساهمة للقيام باستثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة ، وقد تميزت هذه المشروعات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحددة كما أداة إلى تعقد العملية الإنتاجية وزيادة استخدام عوامل الإنتاج وبتالي إلى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية ،ومع هذا التطور تغيرت النظرة إلى طبيعة وظيفة المحاسبة ولم تعد وسيلة لخدمة أهمية أصحاب المشروع فقط . بل أصبحت أيضا وسيلة لخدمة الإدارة عن طريق تقديم البيانات التفصيلية التي تساعد الإدارة في رسم السياسات المختلفة المتعلقة بأوجه نشاط المشروع والأشراف على تنفيذها والرقابة عليها .ويترتب على ذلك ظهور أهمية محاسبة التكاليف الفعلية والتي تهدف إلى تحديد تكلفة المنتج والرقابة على عناصر التكاليف وتقديم التقارير للمحتويات ألا داريه المختلفة لقياس مدى الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من قيام المشروع .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وفي خلال القرن العشرين ومع زيادة حجم المشروعات وانتشار ظاهرة اندماج الشركات ، ومع زيادة تدخل الدولة في شؤون الإنتاج والاستهلاك ،ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة ومع زيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم السلع او الخدمات لإشباع رغبات الأفراد

اللانهائية والمحافظة على راس المال ونموه ، والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة ومع زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من اجل توجيه أمواله نحو الاستثمارات المربحة ، ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدمات الحاسب وأصبحت المحاسبة وسيله لقياس مدى كفاءة الإدارة وبالتالي وسيله لخدمة المجتمع بصفه عامه ، ونرتب على ذلك ظهور فروع متعددة ومختلفة من المحاسبة بعقد مد الإدارة بالبيانات التفصيلية التحليلية اللازمة لخدمة الإدارة من جهة ولقياس مدى كفايتها من جهة أخرى .

ثانيا: مفهوم المحاسبه

تعرف المحاسبة : بأنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث المالية وتفسير النتائج التي تنتج عن تلك العمليات والأحداث

لقد أثار هذا التعريف جدلاً واختلافا بين وجهات نظر المحاسبين فالبعض يعتبر المحاسبه فن أو مهنة وليس باعتبارها علماً أو حقل من حقول المعرفة لذا فان الكثير من المحاسبين اليوم يعتبرون المحاسبة بأنها علم وفن وان المحاسبة مثلها مثل العلوم الأخرى تطورت عبر تاريخها من الناحيتين النظرية والعملية مستندة إلى مجموعة من القواعد والمبادئ والمفاهيم والأسس والتي تم التوصل إليها عن طريق الدراسة والبحث .

مماتقدم يمكن ان نعرف المحاسبة بأنها : علم وفن ومهنة تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث المالية بالشكل الذي يساهم في توفير المعلومات الاقتصادية وصنع واتخاذ القرارات .

علم : لأنها تستند إلى مجموعة قوانين وتعتمد على البحث والدراسات .

وفن : لأنها تعتمد على المهارة والتنظيم والترتيب .

ومهنة : لأنها تعتمد على الممارسة والخبرة .

ثالثا : اهداف المحاسبه

تهدف المحاسبة الى تحقيق ما يلي:

1. تسجيل العمليات المالية اليومية عند حدوثها مباشرة للرجوع اليها عند الحاجة .
2. تصنيف و تبويب هذة العمليات لتستطيع المنشأة معرفة ما لها من اصول وما عليها من التزامات.

3. اعداد الحسابات الختامية لمعرفة نتيجة المشروع من ربح او خسارة.
4. تقصي الاسباب التي ادت الى الخسارة ومحاولة تجنبها مستقبلاً.
5. اعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) لمعرفة حقيقة اصول وخصوم المشروع.
6. مساعدة الادارة في اتخاذ القرارات السليمة من خلال تزويد الادارة بكافة المعلومات المالية الضرورية.
7. المحاسبة اداة لخدمة المجتمع وذلك من خلال بيانها لمدى كفاية ادارة المشروع.

رابعا: فروع المحاسبه:

1- المحاسبة المالية :- وهي المحاسبة التي تهتم بتسجيل عمليات المشروع واستخراج نتيجة الأعمال و إعداد القوائم المالية ووضع قواعد الضبط والرقابة على ممتلكات المشروع .ويتم قياس النشاط من خلال تسجيل كل العمليات والاحداث الماليه في سجلات منتظمة وتبويب هذه البيانات المسجله في مجاميع متجانسه تم تلخيصها على شكل نتائج اجماليه لتحقيق الاهداف الاتيه :

- ✓ بيان نتيجة العمليات خلال فترة معينه.
- ✓ بيان اثر نتائج هذه العمليات على المركز المالي للمشاءة في نهاية الفترة.

2- المحاسبة الإدارية :- المقصود بالمحاسبة الإدارية هو الحسابات والبيانات المحاسبية والإحصائية التي تعد لجميع مستويات الإدارة لتمكينها من الرقابة على عمليات المنشاة وعلى التكاليف في الوقت المناسب مما جعل لهذه الرقابة آثرها الفعال في بحث أي انحراف عن التخطيط الموضوع مقدما ومعالجة هذه الانحرافات في الحال . فوظيفة المحاسبة الإدارية تتضمن إعداد وإظهار البيانات والمعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة مباشرة في وضع سياستها ومراقبة تنفيذها أولا بأول .

3-محاسبة التكاليف :- تختص محاسبة التكاليف بتحديد تكلفة الوحدة المنتجة وتهدف إلى تحقيق الرقابة على عناصر لتكلفة و إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لمساعدتها في اتخاذ القراءات السليمة بالإضافة إلى كونها تحدد تكلفة الوحدة المنتخبة

ان الفرق بين المحاسبه الماليه ومحاسبة التكاليف يكمن في ان المحاسبه الماليه تهتم بالنتائج الاجماليه لنشاط المنشأة ولهذا فهي تعد اداة توفير المعلومات الماليه المتعلقه بنتائج النشاط والتي تهم اصحاب المنشأة , اما محاسبة التكاليف فهي اداة لترشيد الادارة في عمليات التخطيط والرقابه واتخاذ القرار.

4- المحاسبة الحكومية :- وهي المحاسبة التي تهتم بإثبات كافة عمليات صرف وتحصيل الموارد الحكومية ثم تقديم التقارير الدورية عن تلك العمليات ونتائجها للجهات المختلفة والتي تتمثل في الموظفين الإداريين والسلطة التشريعية ورجال الأعمال والمستثمرين وعلماء المالية العامة وأفراد الجمهور .

5- المحاسبة الضريبية :- وهي المحاسبة التي تهدف إلى تحديد الربح الخاضع للضريبة تمهيدا لفرض الضريبة المناسبة على هذا الدخل وتعتمد في الدرجة الأولى على القوانين الضريبية والتي يجب أن يلم بها المحاسب إلماما جيدا .

ان العلاقة بين المحاسبه الماليه والمحاسبه الضريبيه هي علاقة قوية , فالاولى توفر بيانات خاصه بنتائج نشاط المنشأة وعلى اساس هذه البيانات تقوم المحاسبه الضريبيه باحتساب الضريبه المستحقه على المنشأة.

6- المحاسبه القوميه: يهتم هذا الفع بوضع اطار محاسبي قومي شامل له مجموعه من المبادئ والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبيه, ومن اغراض هذا الفرع هو توفير البيانات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع باكمله خلال فترة معينه

7- تدقيق الحسابات: ويقصد بها فحص الحسابات والدفاتر والمستندات فحصا دقيقا بحيث يتمكن المراجع من الاقتناع بان الميزانية تدل دلالة صادقة وواضحة على المركز المالي للمؤسسة .وان حساب الأرباح والخسائر يعطي صورة مماثلة نتيجة أعمال المدة المالية . وذلك بناء على البيانات والإيضاحات المقدمة للمراجع وطبقا لما جاء في الدفاتر

المبحث الثاني"المحاسبه نظام توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات"

اولا:الجهات ذات العلاقة بالبيانات المحاسبيه على مستوى المنشأة:

المحاسبة في أي مشروع مهما كان شكله مشروعاً فردياً ام شركة اشخاص او شركة مساهمة عامة او مؤسسة عامة تقدم خدمة لفئات متعددة منها:-

1- **اصحاب الملكية :-** تهتم المحاسبة بثياس نتيجة نشاط المشروع من ربح او خسارة وتحديد المركز المالي واصحاب المشروع في حاجة لمعرفة التقدم الذي تحرزه المنشأة ومعرفة درجة الفاعلية التي تستخدم بها موارد المشروع.
2- **الادارة:-** تقدم المحاسبة للأدارة المعلومات والتقارير الوافية التي تمكنها من ادارة العمليات اليومية للمنشأة بصورة سليمة فمثلاًفي المشروعات ذات الاقسام يمكن تحديد نتيجة اعمال كل قسم على حده وبالتالي معرفة الاقسام التي تحقق خسارة وثم اتخاذ قرار بالغاء هذا القسم إذا كان ذلك ضرورياً.

3- **المستثمرون:-** عندما يقرر المستثمر استثمار أمواله لدى إحدى الشركات فانه لن يتخذها اعتباطاً وإنما يبني قراره هذا على بيانات مالية منشورة عن تلك الشركة فبواسطة البيانات يمكنه تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة مابين البدائل لهذا فان البيانات المحاسبية لها أهميتها بالنسبة للمستثمرين وتلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال .

4- **الحكومة:-** إن الأجهزة الحكومية كسلطة رقابية وكذلك الجهة التي تفرض الضريبة وتحصلها كإحدى مواردها تهتم بالبيانات المحاسبية وفي مختلف الشركات سواء الشركات التي تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع الاشتراكي .هذا بالإضافة إلى إن الدولة وأجهزتها الحكومية هي الجهة المخططة وعليه فإن البيانات المحاسبية تلعب دوراً أساسياً في نجاح تلك الأجهزة .

ثانيا:الشروط الواجب توافرها في البيانات المحاسبيه اللازمه للمخطط الاقتصادي

بعد ان تحدد المعلومات المحاسبيه اللازمه للمخطط الاقتصادي من واقع السجلات والدفاتر المحاسبيه ووضعها بصيغتها النهائية يتطلب الامر توصيلها للمخطط بواسطة تقارير معينة , وهذه التقارير يجب ان تتوفر فيها الشروط الاتيه:

1- سهلة الفهم بحيث يمكن للمستفيد منها معرفتها, مثال ذلك خلوها من الكلمات التي تتحمل تفسير لاكثر من معنى .

2- ان تصل البيانات للمخطط في التوقيت المحدد بحيث يمكن الاستفاده منها والا فاذا تاخرت عن الموعد المحدد لها سوف تفقد امكانية الاعتماد عليها.

3- ان تكون قابله للمقارنه مع البيانات السابقه , اي تكون معدة بنفس الاسلوب الذي اعدته به بيانات الفترة السابقه.

4- ان تقدم البيانات الى المخطط بشكل موحد من قبل جميع المنشأت العاملة في الاقتصاد القومي.